

تحليل إخباري

من الذي تغير..

جنبلط أم الأحداث؟

كاد نهار الأربعاء الماضي أن يحدث شرخاً كبيراً في الحياة السياسية اللبنانية، يضاف إلى التصدعات الجوهرية الموجودة، فدعوة رئيس المجلس النيابي نبيه بري لعقد جلسة تشريعية للبرلمان، وفي جدول أعمالها بعض البنود التي تعتبر من اختصاص السلطة التنفيذية - خاصة التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي تنتهي مدة ولايته في نهاية شهر يوليو المقبل - أثارت الكثير من اللغط، وأحدثت توتراً زاد من تعقيد الأوضاع في لبنان.

إلا أن مسارعة رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي وحليفه محمد الصفدي وأحمد كرامي للإعلان الصريح عن عدم مشاركتهم في الجلسة، كذلك الموقف المشابه - ولكن الأكثر دبلوماسية - الذي أخذه رئيس جبهة الضمالات الوطني النيابية وليد جنبلاط، خففاً إلى حد بعيد من صورة المشهد الانتخابي، كون الفريقين هما اللذين يحسمان موضوع نصاب الجلسة، وبالتالي مدى مشروعيتها، لأن الخلاف على هذه الشروعية وقع لمجرد الدعوة لهذه الجلسة في زمن وجود حكومة تصريف أعمال. وكما كادت الدعوة للجلسة أن تزيد من الانقسام السياسي الحاصل بين فرقي الأكثرية السابقة، كما تزداد تصدع التحالف بين قوى الأكثرية الجديدة، وذلك لرفض ميقاتي وجنبلاط المشاركة في الجلسة. أثرت الاتصالات التي جرت من خلف الكواليس مساء الثلاثاء - والتي كان في مقدمة من ساهم فيها النائب وليد جنبلاط - عن عقد لقاء موسع لقيادة الأكثرية الجديدة في مكتب الرئيس نبيه بري، وصف بأنه «لقاء المصدة» إلا أنه ليس كذلك، بل كان لقاء أكثر من مدروس، وصفه رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع بأنه بديل عن ضائعين (الحكومة والجلسة النيابية)، والصحيح أنه كان على الأقل بديلاً عما كان يمكن أن يضع من تواصل بين مجموعة القوى السياسية المختلفة في لبنان، خاصة أن الانقطاع في التواصل السياسي والشخصي موجود بين ما يعرف بقوى 14 آذار وقوى 8 آذار، وهذا ما يقلق النائب جنبلاط، ويعتبره خطأ يجب تصحيحه من خلال الحوار.

هذا الحوار لم ينقطع بين القوى السياسية اللبنانية، حتى في أوج أيام الحرب العنيفة (أو الأهلية) التي مر بها لبنان. ويقول جنبلاط: أنه لم يتغير، بل الأحداث هي التي تغيرت، فقد حسم خياره الدستورية، ولا يعني هذا أبداً أنه أصبح جزءاً من قوى 8 آذار، بل حسم الخيار لصالح تحديد لبنان عن صراعات المنطقة، والتعاون مع كل قواها الفاعلة، خاصة «السعوديين وسورية» وتخفيف حدة الانقسام الذي قد يوحد انفجاراً، إذا ما استمر الاحتقان.

انطلاقاً من هذه القناعة وخوفاً على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار وعلى مستقبل من يمثل، يلجأ جنبلاط إلى إلقاء ضربة على حافر الأزمة، وأخرى على مسمارها، محاولاً بذلك تجنب لبنان الخضات الكبيرة، والمعروف أن «الميثاق» في لبنان أهم من الدستور، لأنه أبولستوري، وقد توافق اللبنانيون عليه عام 1943 ثم عدلوا الدستور، والأمير نفسه حصل في الطائف، حيث وقع الاتفاق الذي أنهى الحرب ثم جرت التعديلات الدستورية، وعندما يهتز الميثاق يؤثر بذلك على الخطر كبير محقق بلبنان، وفي هذا السياق، جاءت زيارة جنبلاط إلى دمشق، ولقاءه الرئيس بشار الأسد، بناء على دعوة الأخير للتشاور فيما آلت إليه الأوضاع في سورية ولبنان والتواصل الواقعي بين البلدين في الأمن والسياسة والاقتصاد.

انطلاقاً من قناعة ثابتة لدى جنبلاط من أن الطريق الوحيد للخروج من المازق في سورية هو تنفيذ الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس الأسد وفي أسرع وقت، كما أن الموقف الأكثر واقعية لكل القوى السياسية اللبنانية هو الوقوف على الحياد حول ما يجري وعدم الانجرار إلى مواقف قد تجر لبنان إلى مكان لا يناسبه، لأن الاستقرار في سورية هو الذي يخدم لبنان، والاستقرار في لبنان يخدم سورية.

● بيروت - د. ناصر زيدان

سليمان يرفض توزيع عدنان حسين مجدداً وميقاتي يستبعد كرامي والفرزلي لحكومة وحدة بغير الرئيس المكلف! تبعد التفاؤل بالحكومة اللبنانية.. وهاب: أكلنا الضرب بتكليف ميقاتي



الرئيس ميشال سليمان مستقبلاً السفير الإيراني في بيروت (محمود الطويل)

تبددت شحنة التفاؤل بقرب تشكيل الحكومة اللبنانية التي أفلقت الرئيس المكلف نجيب ميقاتي وأزعجت «المعارضة المفردة»، الذي أعقب لقاء الرئيس ميقاتي والعماد ميشال عون في مجلس النواب، وتتوَجَّع بعودة النائب وليد جنبلاط بتمنيات الرئيس بشار الأسد من دمشق، إلى درجة التشاؤم المقرون بأجواء سلبية، عاد بها الوزير السابق وهاب وهاب من دمشق، وهو الأقرب إلى مرادد السياسة السورية الحقيقية تجاه لبنان.

وظاهر المشكلة المستجدة، الخلاف على تشكيلات اختيار الوزير الماروني السادس، الذي يفترض أن يختاره رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وفق المقاييس التي يراها، في حين يصير العماد عون على أن يكون له رأي في هذا الاختيار ضمن شروط يرفضها سليمان قطعا.

بالإضافة إلى اختيار ميقاتي للوزير السني «المعارض» أي المحسوب على المعارضة السابقة، فحزب الله وحلفاؤه مع توزيع فيصل عمر كرامي احتراماً لموقع والده، بينما يتخفظ الرئيس المكلف على هذا لسببين، ليس باليسير تجاوزهما، الأول مرتبط بوجود وزيرين سنيين من أصل ستة ممن طرابلس هما: الرئيس مسيحتي والوزير محمد الصفدي وليس من المتعارف عليه أخذ وزير ثالث، فيصل كرامي أو سواه، تبعاً لاحتتمية أخذ وزراء ستة من بيروت والجبل والبقاع، والثاني متصل بالعداء السياسي المستحكم بين الرئيس السابق عمر كرامي وبين ابن

عمه النائب أحمد كرامي، عضو كتلة ميقاتي النيابية، وهنا طرح أحد أهم إمكانية توزيع الكراميين أحمد وفتيل على سبيل الأرضاء، لكن ذلك أثار مشكلة على مستوى التمثيل السني في باقي المناطق، وهو ما أكد الرئيس ميقاتي على رفضه رغم الحاح الخليلين. ويبدو أن ثمة مشكلة حول أسماء وزراء آخرين، وقد أخضعت لوائح الأسماء إلى مراجعة دقيقة من تجاورهما، الأول مرتبط بوجود السياسيين للرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله، على حسن خليل وحسين خليل، حيث تبين أن الأسماء المسربة إلى الصحف ليست دقيقة ولا بريئة، وربما بين الأسماء موضع الريبة اسم وزير الدولة السابق عدنان السيد حسين، الذي كان ضمن حصة الرئيس سليمان في الحكومة

السابقة، وسرعان ما خرج من جنبلاط الرئيس عندما جد الحد، ملتحقاً بوزراء حزب الله وأهل المستقبل من حكومة الوحدة الوطنية، دون استئذان مرجعيته السياسية التي حسب عليها، وجديد الوزير حسن أن حزب الله أرسل بتمني على الرئيس سليمان عدم الممانعة في توزيع مرة أخرى، وقد كان جواب الرئيس أنه لن يلدغ من جحر مرتين.

وبين الوزراء، المشكلة، طلال ارسلان، الذي مازال يرفض حقيبة وزارة الدولة ويصر على حقيبة وزارة الدفاع التي طالما شغلها والده الرضا. والسؤال الذي فرض نفسه على مسدوات ليل بيروت الحكومي أمس وقيله ماذا عن التمنيات بتشكيل الحكومة التي حملها النائب وليد جنبلاط من الرئيس الأسد شخصياً؟ مصادر متابعة لفتت إلى

أن تأليف الحكومة اللبنانية لم يكن الجزء الأهم من زيارة جنبلاط إلى دمشق، وأن الأهم كان تكليفه من قبل الأسد بدراس إمكانية العمل على الخط السوري - التركي، التي جانب الحد من تفاعل دروس سورية مع الموجة الشعبية المعارضة للنظام السوري، والتي ارتفعت في يوم «جمعة العشاير» بصورة قياسية.

وما يؤكد فشل هذا عودة وهاب وهاب للصيق بأجواء النظام السوري، من دمشق بمعطيات تستبعد تشكيل الحكومة الآن تماماً. وقال وهاب لـ «أو. تي. في» أكلنا الضرب بتكليف ميقاتي لأنه لن يتشكل الحكومة..

واعتبر أنه لا يمكن إحياء الحكومة دون العودة إلى معادلة «السين - سني» أي السعودية وسورية، وبالتالي إلى حكومة الوحدة الوطنية. وهذا يعني العودة إلى سعد الحريري الذي لم يمانع الرئيس الأسد في عودته، عندما فاتحه أحد الموفدين الدوليين، رابطاً ذلك بحصوله على 65 نائباً، أي الأكثرية النيابية.

والرهنان أن الخلاف على الأسماء ليس إلا الوجه الشكلي لأزمة تشكيل الحكومة اللبنانية أما الوجه الأخرى الحقيقي والجوهري فيتمثل بالسؤال هل إن المطلوب تشكيل حكومة لبنانية اليوم حقاً وإذا لم يكن ذلك مطلوباً فمن يبدئه هذا الفيتو المتماذي منذ خمسة أشهر.

من جهته، النائب سمير الجسر عضو كتلة المستقبل، لا يرى مؤشراً على قرب تشكيل الحكومة، مشيراً إلى أن ما حصل في المجلس النيابي الأربعاء الفائت (الاجتماع السباعي

لاقطاب الاكثرية الجديدة في مجلس النواب) كان محاولة للملمة الارتباك لدى الاكثرية الجديدة، ولو كان هناك أمل في تشكيل الحكومة لما كانت الدعوة لجلسة تشريعية في مجلس النواب وقال في تصريح له امس ان الحل يكون بتشكيل الحكومة لا بعقد جلسة مجلس النواب.

ورأى الجسر ان التجديد لحاكم مصرف لبنان يمكن ان يتم بجلسة حكومة تصريف الاعمال في هذه الظروف الاستثنائية، مشدداً على نفي وجود نزاع في حاكمية مصرف لبنان نظراً لوجود نائب للحكم يستطيع متابعة مهامه ريثما يعين حاكم جديد.

النائب السابق لرئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي اعتبر كعادته ان مسؤولية عدم تشكيل الحكومة مردها عجز الرئيس المكلف نجيب ميقاتي.

ويلتقي معظم حلفاء سورية في لبنان وبرزهم الفرزلي ووليام وهاب على تحميل ميقاتي مسؤولية فشل الاكثرية الجديدة، وثمة من يرد هذا إلى موقف سوري ضمني وغير معلن، وهناك من يرجح انقطاع الود بين هؤلاء والرئيس المكلف الى رفضه المسبق توزيع احد منهم بداع انهم استفزوا يوبن.

وقال الفرزلي لصوت لبنان: ميقاتي غير قادر على التآليف وغير راغب فيه، وهو يعاني عجزاً موضوعياً على قيادة المرحلة بسبب الخوف على مصالحه في الخارج، معتبراً ان الحل في حكومة وحدة وطنية لكنه رفض تسمية احد كبديل للميقاتي.

● عمر حبيز

ما تشهد من أزمات داخلية وبالتالي ضرورة تصويت لبنان لصالح سورية معنا لإحداث اي شرح جديد على مستوى العلاقات بين الدولتين، مشيراً ردا على سؤال حول قراءته لدعوة رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية د.سمير جعجع لامتثال لبنان عن التصويت في مجلس الأمن ضد سورية والتي شكلت سابقة في تاريخه السياسي من موقف القوات اللبنانية تجاهه بمواقف جذرية من سورية، رأى النائب خليل السليمانى، مهتماً إياه على موقفه الجديد الذي يعرب في مضمونه عن رفضه (أي جعجع) زج لبنان في صراعات أكبر منه وتحديداً في لعبة الأمم.

● بيروت - زينة طيارة

نظراً لضرورة تسخير عمل المؤسسات وتعزيز الصالح العام وبما أن مجلس النواب سيبذل نفسه، وكان الرئيس الجميل تقاسم مع النائب جنبلاط على عقد جلسة كهذه شرط أن يحصر موضوعها بمادة وحيدة هي تعديل قانون النقد والتسليف لاستمرار سلامة في موقعه بما أنه يبدو أن الحكومة لن تتشكل على الأرجح في الأمد المنظور.

● جولات دولية شمال لبنان، تستمر جولات مندوبين عن هيئات دولية غير حكومية وأخرى تابعة للأمم المتحدة بتفقد مناطق في شمال لبنان، تصلح لإقامة مخيمات المواطنين السوريين يحتمل أن يفروا إلى لبنان خلال الفترة المقبلة. ● أبو جودة يتراجع: مثل العقيد في الجيش اللبناني الموقوف أنطوان أبو جودة شرعت في محاكمته بتهمة التعامل مع الاستخبارات الإسرائيلية وعملاتها ومساعدتها لشحن عدوان على لبنان، وقبل أن تنبش باستجوابه تقدم بواسطة وكيله القانوني بدفوع شكلية طلب فيها إبطال التحقيقات الأولية التي أدلى بها أمام فرع التحقيق لدى مخبرات الجيش لعدم حالة ضياع وفقدان زمام المبادرة الرئيس سعد الحريري الذي يجب أن يعود إلى أنه تلقى تحذيراً أميركياً شديد اللهجة من أن الخطر عليه مستمر، لذلك فهو لن يعود الآن.

● بيروت - محمد حرفوش

ويرى المصدر أنه لا مخاوف من تدهور الأوضاع في الجنوب أو الجولان أو حزب الأذل اللبناني، وأن قرب الله يقرب أكثر فأكثر من الارتباك الذي ينتظره مع قرب صدور القرار النهائي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومحاكمة التي اما عن قوى 14 آذار التي ينتمي إليها المصدر فهي في حالة ضياع وفقدان زمام المبادرة الرئيس سعد الحريري الذي يجب أن يعود إلى أنه تلقى تحذيراً أميركياً شديد اللهجة من أن الخطر عليه مستمر، لذلك فهو لن يعود الآن.

● بيروت - ناجي بوش

النائب عن كتل «التغيير والإصلاح» هنا جعجع على موقفه من العقوبات على سورية

خليل لـ «الأنباء»: العقوبات لم تدل ولا جديد يؤكد دنو ولادة الحكومة

عموماً والساحة السورية خصوصاً.

ولفت النائب خليل لـ «الأنباء» إلى أن الأسباب الخارجية المعارضة لمسار تأليف الحكومة، أصعب بكثير من الأسباب الداخلية وأشدها هممة على ارادة اللبنانيين في التقاطح حول صيغة حكومية ترضي الجميع، معتبراً أن التدخلات الدولية في سياسات منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في التطورات السورية تحول دون انجاز تأليف الحكومة في لبنان كون واقع التركيبة اللبنانية قسراً لا تخضع لتدابير الأحداث والتطورات المحيطة به ومؤثراً بالتالي على مصالح جميع الدول المعنية بالمصالح اللبناني، ما يجعل دول القرار الغربي والعربي تترتب في إعطاء الضوء الأخضر لتشكيل الحكومة.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان مسار تشكيل الحكومة سينتقل من أزمة الأعداء إلى



يوسف خليل

أرى عضو كتل «التغيير والإصلاح» النائب يوسف خليل أن ما يشاع من أجواء التفاؤل حول قرب تشكيل الحكومة غير دقيق ولا يعتر عن حقيقة الواقع المعارض لمسار المعنيين بتشكيلها وفي مطلعهم الرئيس المكلف نجيب ميقاتي، لافتاً إلى أن العقوبات لم تدل ولم يطرأ بعد أي شيء جديد يؤكد التفاؤل المزعوم ويوحى بدنو موعد ولادة الحكومة، معرباً بالتالي عن اعتقاده أن الوقت لم يحن لتأليف الحكومة العتيدة وذلك لاعتباره أن أسباب العرقلة غير مرتبطة فقط بتقنيات محلية إنما أيضاً بالظروف الإقليمية المستجدة بالتطورات السورية، مشيراً إلى أن اختلاط أسباب العرقلة ما بين داخلية وخارجية، خاصة «السعوديين وسورية» وتسريع عملية التآليف وحتم على الدولة اللبنانية انتظار جلاء صورة التطورات المستجدة على الساحة العربية

أزمة التسميات فيما لو نفذ التفاؤل المزعوم بسحر ساحر إلى واقع ملموس، لفت النائب خليل إلى أنه قد تظهر ساعتها بعض التباينات في وجهات النظر حول بعض الأسماء المطروحة للتوزيع من قبل الجهات السياسية المشاركة في الحكومة، إنما قد لا تكون عقدة بالمعنى التعطيلي لولادتها، نافية صحة ما أثارته مؤخراً بعض الجهات السياسية من إعادة توزيع شربل نحاس في الحكومة العتيدة، وذلك بان الرئيس ميقاتي يرفض إعادة توزيع شربل نحاس في الحكومة العتيدة، وذلك بوارد وضع «الفيتو» على أي من الأسماء التي يطرحها العماد السليمانى، إلا أن عملية تسمية هذه الشخصية أو تلك سواء عن التيار «الوطني الحر» أو عن كتل «التغيير والإصلاح» تعود إلى العماد عون وحده وليس ارتباجه بالتعامل مع من يراه مناسباً لهذه الحقيبة أو تلك من

التقارب المزعوم بسحر ساحر إلى واقع ملموس، لفت النائب خليل إلى أنه قد تظهر ساعتها بعض التباينات في وجهات النظر حول بعض الأسماء المطروحة للتوزيع من قبل الجهات السياسية المشاركة في الحكومة، إنما قد لا تكون عقدة بالمعنى التعطيلي لولادتها، نافية صحة ما أثارته مؤخراً بعض الجهات السياسية من إعادة توزيع شربل نحاس في الحكومة العتيدة، وذلك بان الرئيس ميقاتي يرفض إعادة توزيع شربل نحاس في الحكومة العتيدة، وذلك بوارد وضع «الفيتو» على أي من الأسماء التي يطرحها العماد السليمانى، إلا أن عملية تسمية هذه الشخصية أو تلك سواء عن التيار «الوطني الحر» أو عن كتل «التغيير والإصلاح» تعود إلى العماد عون وحده وليس ارتباجه بالتعامل مع من يراه مناسباً لهذه الحقيبة أو تلك من

مصدر في «14 آذار» لـ «الأنباء»: الحريري لن يعود إلى لبنان الآن

من كسروان أو جبيل، ولا يكون عازماً على الترشح للانتخابات عام 2013.

التمديد لحاكم «المركزي»

أما المخرج المطلوب لتجديد ولاية د.رياض سلامة في المصرف المركزي فهو يشكل أزمة كبرى، إذ يمكن الجوء إلى المراسيم الجواله، لكن ذلك

يتطلب توقيع 20 وزيراً فهل سيتم هذا العدد؟ ويمكن عقد اجتماع لحكومة تصريف الاعمال لكن الاكثرية ترفض تسهيله، ولعل الدعوة التي تجلسه عامة لمجلس النواب قانونية، استناداً إلى أن المجلس يبقى في حالة انعقاد بعد ان تستقبل الحكومة وحتى تتشكل حكومة جديدة وتحوز الثقة البرلمانية. إلا أن توجيه دعوة مماثلة يتطلب أن يكون مضمونها ملحا وطارفاً وهو ما يتوافق في التجديد لولاية اسلامية. لكن الدعوة تقضي ان توافق هيئة مكتب مجلس النواب على البرنامج وتتولى إذاعته وتوجيه الدعوة خلفاً لما حصل أخيراً، وبمعنى أن تعتبر دعوة مماثلة قانونية

شعار إلغاء الطائفية السياسية. وعن قول بري ان ثورة الأرز أعادت لبنان ستين عاماً إلى الوراء، يشير القيادي في 14 آذار إلى أن هذا الأمر لا يدعو إلى الاستغراب لأن هذه الثورة أخرجت الوصاية السورية التي يعود لها الفضل الأساسي في فرض بري رقماً صعباً داخل الطائفة.

واستغرب القيادي الـ 14 آذاري أن يحاضر بري في الديمقراطية هو وحلفاؤه لاسيما حزب الله مسؤولون عن التوجهات الكبيرة التي أصابت نظامنا الديموقراطي البرلماني نتيجة التهديد بالسلح، داعياً إلى سحب الدعوة إلى الجلسة النيابية التشريعية غير الدستورية والتحول إلى تشكيل الحكومة.

● بيروت - محمد حرفوش

● بيروت - ناجي بوش